تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية

الباحث :عائده عبدالوهاب عبدالرقيب ناجي

ملخص البحث: هدف البحث إلى معرفة الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي، ومعرفة الجهود المبذولة للتدويل في الجامعات اليمنية من خلال التشريعات والنشرات والتقارير، واستخدم المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى النتائج التالية : وجود تشريعات قانونية للتدويل بحاجة إلى تفعيل، ظهور أنماط وأشكال للتدويل في الجامعات تتمثل ب: حراك خارجي للطلبة وحراك داخلي لأعضاء هيئة التدريس وحراك مؤسسي وغيرها، وجود عدد من الأسس الداعمة للتدويل مثل مركز تقنية المعلومات والمتحف الوطني للعلوم، وجود تحديات للتعليم العالي في الجامعات منها: ضعف الالتزام بالأنظمة، ضعف مهارة التخطيط الاستراتيجي لدى القيادات الأكاديمية والإدارية وتدني كفاءة العامليين في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي ،عدم كفاية الموارد المالية ، قدم المناهج وعدم مجاراتها لعصر الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم - الجامعات اليمنية.

INTERNATIONALIZATION OF HIGHER EDUCATION IN YEMENI UNIVERSITY

Abstract of Research: this research aimed to know conceptual framework for internationalization of higher education and knowing the efforts made for internationalization in Yemeni universities through legislation, reports and periodicats and using of Descriptive curriculum and the research reached to the following results: the existence of legal regulations for internationalization need to be activated, the emergence of patterns and forms of internationalization such as: an external movement of students, an internal mobility of faculty members, and institutional mobility and others . the Existence of bssic elements that support the internationalization, including: the ministry's in formation technology center, the national museum of science. exitence of challenges for higher education: poor compliance with laws and regulations. weak skill of strategic planning among academic and administrative leaders and inefficiency of workers in the field of quality and accreditation.

insufficient financial resources. university curricula stagnation and not keeping pace with the epoch of knowledge economy.

Key words: Internationalization of education, Yemeni Universities.

مقدمة : يتسم القرن الحادي والعشرين بتدفق المعلومات والمعرفة في شتى المجالات مما أطلق عليه بالعصر المعرفي والمعلوماتي، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالمؤسسات المولدة والمنتجة لمعرفة، وعلى رأسها الجامعات؛ لتحقيق التنافس فيما بينها في انتاج المعرفة ورفد مجتمعاتها بمخرجات لديها من المعارف ما يمكنها من مواكبة التطورات الحديثة وإحداث نقله نوعية في مجتمعاتهم، كما تعد تلك المؤسسات بمثابة حضانات للأبحاث والأفكار العلمية الكامنة وراء التطورات الحاصلة في شتى المجالات، كون أي اختراع أو منتج علمي هو نتيجة لأبحاث وتجارب أجريت في تلك المؤسسات.

ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة من القرن الماضي تحولاً كبيراً في جميع أنشطة الجامعات ومنها: توجهاتها نحو البعد الدولي لما لهذا البعد من فائدة على الجامعات لمواكبة التقدم العلمي والتطور الهائل في جميع مناحي المجتمع العالمي لتأثيره الكبير عليها، وجعل الجامعات التي لم تنتهج منهجاً علمياً وعالمياً أقل في مركزها التنافسي عن الجامعات التي تتخذ العالمية منهجاً لها (القضاة والسرحان،٢٠١٥ ،٤) وهذا ما أكدته دراسة (أحمد،٢٠١٤) بأن تدويل التعليم في الجامعات له دور بارز في زيادة القدرة التنافسية لها.

وبدأ التوجه عالمياً نحو تدويل التعليم عام ١٩٩٨عندما تبنت اليونيسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد الدولي في جميع أنشطة التعليم العالي (وثيقة اليونسكو،١٩٩٨). وتعد استراتيجية تدويل التعليم العالي كما أشارت دراسة (**Watabe,2010**) من المداخل التنظيمية المهمة في تدويل الجامعة. وأحد عوامل تعجيل تحول الجامعات إلى جامعات عالمية المستوى (سالمي ،٢٠١٠ ،٦١).

ويتحقق تدويل التعليم في الجامعات من خلال إدماج أبعاد ومضامين دولية في كافة مهامها وأنشطتها وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي اهتمت بقضية تدويل التعليم على المستويات الإقليمية والدولية كدراسة (العامري،٢٠١٢) و (Coryell & et al , 2012) و(هلال ونصار ،٢٠١٢) و(**Watabe**,2010) إلى ضرورة تبني رؤى استراتيجية لتدويل التعليم العالي في

الجامعات تتضمن حراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وتدويل المناهج والمقررات الأكاديمية والحراك المؤسسي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وبناءً على ما سبق أصبح التدويل هدفاً استراتيجياً تسعى حكومات الدول إلى تحقيقه في إطار سياساتها التعليمية، وعاملاً مساعداً يسهم في تحسين نوعية التعليم وتنوعه، وتبادل الموارد التعليمية فيما بين الدول بوجه عام (اليونسكو، ٢٠١٥، ٧)؛ كونه يمثل قوة دفع أساسية للتنمية الوطنية في البلدان المتطورة والنامية على حدٍ سواء.

فتدويل التعليم العالي في الجامعات لم يعد ترفاً بل ضرورة ملحة وخياراً استراتيجياً فرضته تحديات العولمة على التعليم العالي في جميع أنحاء العالم المتقدم والنامي، بما في ذلك التعليم العالي في الجامعات اليمنية التي بذلت العديد من الجهود في ذلك كما سيأتي في الإطار النظري إلا أنها محدودة وبسيطة، نظراً للعديد من التحديات التي تواجه التعليم العالي سيرد ذكرها لاحقاً، فقد ارتأت الباحثة أن يكون تدويل التعليم في الجامعات اليمنية موضوعاً جديراً بالدراسة والتمحيص لمعرفة ما بذلت من جهود مروراً بالتحديات والمعوقات التي تعيق تطوير التعليم في الجامعات التي يمكن عدهًا معيقات للتدويل وصولاً إلى مقترحات لتطويره.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية تدويل التعليم العالي في الجامعات، فقد أصبح من أولويات اهتمامها، واليمن واحدة من تلك الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين وتطوير التعليم المقدم في جامعاتها لتلحق بركب الدول المتقدمة ذات التعليم الدولي المتميز، واستناداً إلى ما جاء في الهدف (٩)من المادة (٥) من أهداف الجامعات اليمنية على ضرورة : توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية مما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية ويعزز مكانتها (وزارة الشؤون القانونية،٢٠١٠، ٨)، إضافة إلى ما أكدته (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، ٢٠٠٦، ٣) على أن اليمن كغيرها من الدول النامية بحاجة الى نظام للتعليم العالي يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة ، وكذلك ما أشار إليه (المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي ،٢٠٠٩) من أهمية العمل على انضمام مؤسسات التعليم العالي في اليمن للشبكات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، وشدد على ضرورة تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين دول العالم الثالث والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

أسئلة البحث: بناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتحدد بالسؤال الرئيس الآتي:

- **ما الجهود المبذولة في تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية؟** وتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية: – ما الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي؟
- ما الواقع الراهن لتدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية من خلال واللوائح والنشرات الاحصائية؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

- وضع إطار مفاهيمي لتدويل التعليم العالي في الجامعات.
- معرفة واقع تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية من خلال اللوائح والتشريعات والخطط والسياسات والنشرات الإحصائية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه الأول من نوعه على مستوى الجامعات اليمنية على حد علم الباحثة، كما أنه يلامس موضوعاً في غاية الأهمية بالنسبة للتعليم العالي في الجامعات فمن خلاله تحدد الجامعة موقعها بين الجامعات وتكتسب شهرة وسمعة دولية، أيضاً يمكن أن تفيد مقترحات التطوير القائمين في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لزيادة قدرة الجامعات على التدويل بصورة أكثر شمولية.

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

- **حدود موضوعية:** تشخيص الواقع الراهن لتدويل التعليم العالي من خلال اللوائح والتشريعات والنشرات الاحصائية.
- **حدود مكانية:** الجامعات اليمنية الحكومية.

مصطلحات البحث: سيتم تعريف المصطلحات الواردة في العنوان كالآتي:

التدويل: تدويل: مصدر دَول، ودول الأمر: أي جعله دولياً يخضع لإشراف دول مختلفة (المعجم الوسيط، موقع إلكتروني.)

التعليم العالي: يعرفه قانون التعليم العالي بأنه "كل دراسة أكاديمية في مؤسسة تعليم عالي معترف بها لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين كاملتين أو أربعة فصول دراسية متتالية بعد الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها "(وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠، ٩٢). ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة: بأنه التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية ويقدم في الجامعات.

تدويل التعليم العالي: يعرف بأنه" مجموعة من السياسات والبرامج التي تنفذها الجامعات والحكومات، بغرض الاستجابة للعولمة، وتشمل هذه البرامج والسياسات، ابتعاث الطلاب للدراسة

في الخارج وإقامة فروع للجامعات في دول أخرى والدخول في بعض أشكال الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي (ألتباخ وآخرون، ٢٠١٠، ٦٩). ويعرف إجرائياً بأنه: عملية قيام الجامعة بأداء وظائفها (تدريس – بحث علمي – خدمة مجتمع) وفق لأسس ومعايير دولية معترف بها، بما يضمن حراك دولي متبادل ومتكافئ، ويمكن الجامعة من تبوء موقع ريادي بين مثيلاتها من الجامعات على المستويات الإقليمية والدولية.

الجامعات اليمنية: هي كل مؤسسة تخضع لقانون الجامعات اليمنية الصادر عام ٢٠٠٨وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بموجبه، ولها صلاحيات منح الشهادات ومعادلتها، ويتمتع أعضاؤها بالحرية الأكاديمية، وتؤهل الطلبة للحصول على الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس – ليسانس) والشهادة العليا (دبلوم عالي – ماجستير – دكتوراه) في تخصص معين.

منهج البحث وإجراءاته: لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي – أسلوب تحليل النظم – للإجابة على أسئلة البحث، حيث تم تحليل الأدبيات التي تناولت تدويل التعليم لمعرفة ماهية التدويل وأهدافه ومداخله ومستوياته ومبرراته ومظاهره وذلك للإجابة عن السؤال الأول الخاص بالإطار المفاهيمي لتدويل التعليم، كما تم تحليل اللوائح والنشرات والتقارير ذات الصلة بسؤال واقع تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية.

الدراسات السابقة: يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات العلاقة بتدويل التعليم العالي، والتي بدورها تقدم عرضاً لخبرات وتجارب دول مختلفة في مجال تدويل التعليم، وسيتم عرضها وفقاً للتطور التاريخي من الأقدم إلى الأحدث، وكذلك السياقات اللغوية فيها حيث يتم تناول الدراسات العربية ثم الأجنبية.

أولاً: – الدراسات العربية:

- **دراسة (العامري ، ٢٠١٢)** هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية في الجامعات السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة التي طبقت على عينة قوامها(١٥٥) فرداً اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية من القيادات الأكاديمية في عشر جامعات سعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية الحكومية ضعيفة، وكان أعلى متوسط لبعد الحراك والتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس، وأقل متوسط لبعد تدويل خدمة المجتمع، وجاءت درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في

الجامعات السعودية الحكومية عالية جداً، وأن موافقة مجتمع الدراسة على الاتجاهات المستقبلية التي تسهم في الوفاء بمتطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية الحكومية عالية.

- **دراسة (هلال ونصار ، ٢٠١٢)** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تدويل التعليم العالي في مصر في ضوء تحديات العولمة، و التعرف على خبرتي اليابان واستراليا في مجال تدويل التعليم العالي للإفادة منها وإعداد استراتيجية مقترحة للتدويل في مصر في ضوء تحديات العولمة، واستخدمت المنهجية المركبة من المنهج الوصفي تحليل وثائقي والمنهج المقارن لمقارنة تدويل التعليم في تلك الدول بالتعليم المصري ، وأسلوب دلفي على خبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تدويل التعليم العالي المصري يمثل بالحراك الداخلي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى مصر، والحراك الخارجي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس المصريين في الخارج ، ومع ذلك فإن جهود التدويل في مصر مازالت هامشية ، لغياب رؤية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي على التدويل في المستقبل، وأن التدويل في الدول المدروسة تمثل بالحراك الدولي الداخلي والخارجي لمنتسبي التعليم العالي خاصة الطلبة، وتدويل المناهج الدراسية، وأنشطة البحث العلمي، وتنويع التخصصات العلمية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب الدوليين .
- **دراسة (أحمد ، ٢٠١٤)** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية في الجامعات المصرية ودور تدويل التعليم في زيادتها والارتقاء بها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، واعتمدت الدراسة على الاستبانة وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغ عددهم (٢٢٥)عضواً، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية ، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، أن تدويل التعليم له دور بارز في زيادة القدرة التنافسية للجامعات وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة عالمياً.
- **دراسة (الهمص ، ٢٠١٥)** هدفت الدراسة التعرف على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي ، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت الاستبانة التي طبقت على عينة قوامها (١٤٦) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة ، وتوصلت الدراسة إلى تدويل البحث العلمي في الجامعات له تأثير كبير على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: – الدراسات الأجنبية: دراسة (Childress, 2009) هدفت الدراسة إلى تحليل المؤتمرات والندوات التربوية التي ركزت على إعداد خطط لتدويل مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة والتي كانت موجودة منذ نصف قرن، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي (أسلوب دراسة الحالة) في مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي في جامعة جورج واشنطن، وتوصلت الدراسة إلى أن نقص الموارد المالية تحد من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خطط التدويل والأنشطة الدولية، وأن كل من المؤسستين اعتمدت على مصادر متنوعة لتمويل خطط مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية التخطيط المؤسسي، ووضعت الدراسة نماذج تطبيقية للتخطيط المؤسسي ونظرية الاعتماد على الموارد والتدويل .

- **دراسة (Watabe,2010)** هدفت الدراسة إلى التعرف على المداخل والآليات التنظيمية للتدويل في الجامعات اليابانية، واستخدم المنهج الكيفي دراسة حالة و المقابلة الشخصية الموجهة مع (٤٠) عضو من الجامعات الثلاث (تيكوكو – فيكوجو – تاناكا) من القيادة الجامعية العليا وأعضاء هيئة التدريس والاداريين، إضافة إلى التحليل الوثائقي للسجلات التعليمية في تلك الجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود خمسة مداخل تنظيمية لتدويل التعليم هي وجود استراتيجية تدويل مدروسة واختيار سياسة تدويل تتصف بالتميز والفرادة وسهولة الاستخدام واستخدام عنصر الخبرة في توجيه مبادرات التدويل وإدخال الاحتراف المهني في التعليم والتبادل الدولي بين الجامعات واتباع هيكل المصفوفة في تطبيق أنشطة وبرامج التدويل.
- **دراسة (Coryell & et al , 2012)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر وعمليات تدويل التعليم في أربع جامعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة والمقابلة الشخصية شبة المقننة مع عينة قصدية قوامها (٢٣)من القيادات وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات الأربع تستخدم أربع مظاهر رئيسة في التدويل وهي حراك تبادلي للطلبة والباحثين وتدويل المناهج والمقررات الدراسية وتدويل أنشطة البحث العلمي وتطبيق برامج دراسية في الخارج.
- **دراسة (Okahi ,2014)** هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم التحديات الاستراتيجية التي تحد من قدرة الجامعات النيجيرية على التدويل و قدرتها على جذب الطلبة والمثقفين الأجانب والتعرف على أنماط التدويل في الجامعات النيجيرية باستخدام مداخل التدويل الأربعة المتعارف عليها هي مدخل النشاط والكفايات والأخلاق والعمليات، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوثائقي ،

وتوصلت إلى أن التدويل يتطلب ميزانية كافية وهيئة أكاديمية مؤهلة ؛ للقيام بحلقات علمية وورش عمل ومؤتمرات وفقاً لمعايير دولية، وتشجيع إقامة الفصول الافتراضية ، وموارد تعليم مفتوحة ، وتنسيق بحث مواقع وتطوير نماذج شراكة؛ ليستطيع الأكاديميين النيجيريين التشارك مع نظرائهم الأجانب.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

- هناك توجه عالمي كبير تجاه تدويل التعليم العالي، كونه أحد نواتج العولمة، وهو ما يسعى إليه هذا البحث.
- أن التدويل يعد تحدياً يواجه مؤسسات التعليم العالي في جميع بلدان العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، واليمن واحدة من تلك البلدان التي تعاني من ضعف تدويل التعليم العالي فيها.
- تنوعت الدراسات السابقة وتعددت سياقات إجرائها، منها تناولت العلاقة بين التدويل والقدرة التنافسية للجامعات كدراسة (أحمد ،٢٠١٤) ودراسة (هلال ونصار ،٢٠١٢)، ومنها مظاهر التدويل كدراسة (Coryell & et al , 2012) ومنها المداخل والآليات التنظيمية للتدويل كدراسة (Watabe,2010)، ومنها العلاقة بين التمويل والتدويل كدراسة (Childress, 2009) أو العلاقة بين التدويل والريادة العالمية كدراسة (العامري ،٢٠١٢)، ومنها العلاقة بين الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس وتدويل البحث العلمي كدراسة (الهمص،٢٠١٥)، ومنها التحديات التي تحد من قدرة الجامعات على التدويل كدراسة (Okahi ,2014).
- يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع تدويل التعليم العالي في الجامعات، ويختلف عنها من حيث المنهجية حيث استخدم أسلوب تحليل النظم وكذلك أجري في بيئة مختلفة.
- استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في ابراز وتوضيح المشكلة وفي وضع المقترحات.

الإطار النظري: أولاً: – الإطار المفاهيمي للتدويل: يتناول الإطار النظري ماهية التدويل من حيث ماهيته وأهدافه وأهميته ومبرراته ومظاهره.

١- **ماهية تدويل التعليم العالي:** نظراً لأهمية التدويل في العصر الحاضر كنتيجة حتمية لمواجهة تأثيرات العولمة بمختلف أنواعها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فقد تعددت تعريفاته وفقاً لتنوع تأثيرات العولمة وتنوع رؤى الباحثين تجاه تلك التأثيرات. يعرف بأنه " عملية تتضمن مجموعة من الخطط والاستراتيجيات ذات الرؤية والتوجه المستقبلي متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات تشمل المناهج وبرامج البحث وتفعيل الأنشطة من قبل جميع أصحاب

المصلحة داخل مؤسسات التعليم العالي من أجل الاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية متنوعة ومتغيرة عالمياً " (Bartell, 2003, 51– 52). كما بأنه " امتداد لالتزامات الجامعة التقليدية من تعليم وبحث وتبادل المعرفة، وبالمقابل استجابة مبتكرة لفرص التسويق الخارجي " يانج (Yang ,2003, 81). وأيضاً "عملية دمج منظور دولي ومتعدد الثقافات في وظائف التدريس والبحث وخدمة المجتمع في كلية أو جامعة " (Childress ,2009 , 31).

٢- **أهداف تدويل التعليم العالي:** تطلب العصر الحالي من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخوض في غمار المنافسة عالمياً؛ لتضمن لنفسها مكانة أكاديمية بين نظيراتها. ولتحقيق ذلك اتجهت نحو التدويل كونه يهدف إلى: المشاركة في تدفقات المعرفة الدولية ومعرفة أفكار وتكنولوجيا جديدة بما في ذلك المعرفة الضمنية المرتبطة باستخدامها، وتحسين الممارسات التعليمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي من خلال منحها معايير دولية، وجذب المواهب والاحتفاظ ببعضها لغرض النمو الاقتصادي ونظام البحوث في البلد المضيف، توليد وإضافة إيرادات للاقتصاد وقطاع التعليم، مساعدة البلدان النامية والناشئة في بناء القدرات (OECD, 2010,1). كما يعمل على: الارتقاء بمستوى السمعة الدولية لمؤسسة التعليم العالي للحفاظ على مستوى المنافسة الدولية ، ومشاركة الطلبة في المجتمع الدولي والمحلي كون التفاعل الثقافي المتبادل والتفتح الفعلي أصبح ضرورة من ضروريات التدويل ، و إنتاج المعرفة وتصديرها بدلاً من استهلاكها بما يعود بالربح المادي والمعنوي لمؤسسات التعليم العالي ، وتقليص هجرة الكفاءات والعقول البشرية بتوفير فرص العمل واستثمار تلك الكفاءات والعقول بصورة وظيفية ، ومواجهة تحديات عصر العولمة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة من أجل بناء القدرات الجديدة(العجمي ،2003 &2008 ,Thalami Abdouli) المشار إليهما في (عبد القادر ،٢٠١٦ , ٩٢-٩٣).

٣- **مداخل تدويل التعليم العالي الجامعي:** هناك عدة مداخل لتدويل التعليم العالي في الجامعات أشار إليها كل من(Qian,2003, 250 – & knight & De wit, 1995, 16–17 251) هي:

أ- **مدخل النشاط:** ويتضمن الأنشطة المتعلقة بحراك الطلبة وتبادل الخبرات وتطوير المناهج المشتركة وتبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين والبرامج الأكاديمية، والتعاون العلمي والعلاقات الأكاديمية.

ب- **مدخل الكفايات:** يؤكد هذا المدخل على التغير والتطور في المعارف والمهارات والمصالح والقيم والاتجاهات بين جميع أفراد مؤسسات التعليم العالي، ويستخدم ليطور الكفاءات لجميع أعضاء المجتمع الأكاديمي، إذ يلاحظ أن هناك رغبة دولية متنامية لهذا المدخل بسبب التوجه المتزايد نحو طلب واهتمامات سوق العمل والاهتمام بتحديد ومعرفة الكفاءات العالمية لمساعدة الطلبة ليكونوا مواطنين ناجحين دولياً وإقليمياً والإسهام في بيئة عمل عالمية ومحلية.

ت- **مدخل الأخلاق:** ويتضمن هذا المدخل تطوير وتنمية المناخ التنظيمي السائد والثقافة التي تعزز وتقدر القيم وتدعم المنظورات الدولية والمتباينة للثقافات والمبادرات وتسهل مبادرات وأنشطة عمليات التدويل، ويعترف هذا المدخل أن البعد الدولي أساسي للتعريف بالجامعة أو أي مؤسسة أخرى للتعليم العالي، ويرى بأنه بدون إيمان قوي وثقافة داعمة فإن البعد الدولي للمؤسسة لن يتحقق أبداً.

ث- **مدخل العمليات:** ويتضمن هذا المدخل التكامل ودمج البعد الدولي متعدد الثقافات عبر الحدود في مجال البحث والتدريس وخدمة المجتمع، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والسياسات والإجراءات الأكاديمية والإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي.

٤- **مستويات تدويل التعليم العالي:** يشير(Altbach& et al ,2010,70 & Mitrra,2012,105-106) إلى أن مستويات التدويل تتمثل بمستويين هما:

أ- **مستوى داخلي:** ويشير إلى إضافة أبعاد دولية متعددة الثقافات في التعليم العالي بدون مغادرة الوطن الأم، وتتمثل تلك الأبعاد بمجموعة من الاستراتيجيات والاتجاهات المصممة بهدف إعطاء البعد الدولي لتجربة الحرم الجامعي المحلية، وذلك من خلال تضمين المنظورات العالمية في المنهاج الدراسي أو قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخرى والاستفادة من وجودهم في الحرم الجامعي المحلي.

ب- **مستوى خارجي:** يتمثل بتنقل التعليم الفردي أو مناهج التدريب والبرامج عبر الحدود الوطنية أو ما يسمى بالتعليم عبر الحدود سواءً كان وجهاً لوجه أو عن بعد، كما يتضمن دمج ممولين الدولة الأجانب مع الشراكة المحلية ودعوة المؤسسة وأصحاب المصالح فيها إلى تأسيس حضور لها خارج أرض الوطن، وكذلك ارسال الطلاب للدراسة في الخارج، وتأسيس فروع للجامعات في دول أخرى، والدخول في شراكات بين المؤسسات.

٥- **مبررات تدويل التعليم العالي:** يشير كل من (12-1995,10 , knight &De wit & Altbach& et al ,2010 ,75-76 & knight, 2004,21-23 & Knight ,1997,9-11) إلى:

أ- **المبررات الأكاديمية:** تتمثل بإضفاء البعد الدولي على أنشطة الجامعة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتوسيع نطاق الآفاق الاكاديمية المتاحة للتطوير والبحث، وبناء القدرات المؤسسية للجامعات، والارتقاء بمستوى الجامعة داخلياً وخارجياً، وتطبيق معايير أكاديمية ذات طابع دولي من خلال انتهاج الجودة في تحقيق أهداف ووظائف التعليم العالي.

ب- **المبررات الاقتصادية:** تتمثل بالتأثير الإيجابي والتوجه نحو التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، وزيادة حدة المنافسات في سوق العمل الدولية، والنمو الاقتصادي والمنافسة عالمياً وضغوط سوق العمل، والرغبة في الحصول على المزيد من الدخل المالي، والآثار الاقتصادية طويلة المدى والمتعلقة بالموارد البشرية الماهرة المطلوبة للمنافسة الدولية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، واعتبار الخريجين الأجانب مفاتيح لعلاقات الدول التجارية نظراً للدخل المؤسسي الناتج من العوائد المالية لهم.

ت- **المبررات السياسية:** تتمثل بضغوط السياسة الخارجية والحفاظ على الأمن القومي، وما يتعلق بموقع الدولة والأمن والاستقرار والسلام والتأثير الأيديولوجي والارتقاء بقيم السلام والتفاهم المتبادل بين البشر بمختلف الثقافات، والإسهام في تكوين الهوية الوطنية والإقليمية المطلوبة للدولة.

ث- **المبررات الاجتماعية والثقافية:** تعزيز التبادل والتعاون الثقافي والفهم المشترك عبر الحدود، ويتم ذلك بتغيير الثقافات في ضوء تأثير العولمة وتطور نظم الاتصالات وظهور وسائط التكنولوجيا العالمية الجديدة كالأنترنت والبرمجيات والشبكات التعليمية التي يمكن أن تسهم في تشكيل نماذج للتبادل بين الشعوب في ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية بما يسمح بتوسيع مفهوم الحراك الاكاديمي و دعم وتطوير الهوية الثقافية الوطنية ومد جسور الفهم والتواصل بين مختلف الثقافات وقيم التعددية الثقافية و تنمية قيم المواطنة و دفع عجلة التنمية الاجتماعية والمجتمعية المستدامة.

٦- مظاهر تدويل التعليم العالي:

أ- **حراك الطلبة:** هو انتقال الطلبة للخارج لغرض البحث والدراسة وفقاً لمنح مقدمة من حكومات الدول أو بناءً على رغبة الفرد نفسه وعلى نفقته الشخصية. ويعرفه "كودينا وآخرون" بأنه "ذهاب

الطلبة إلى بلد آخر من أجل الحصول على شهادة أو التدريب في تخصص معين" (Codina& et al,2013, 50). ويعد من أهم عناصر نجاح عملية التدويل بصفة عامة، حيث يستلزم توفير الخدمات التعليمية المتميزة والتي يمكن معها جذب الطلبة الأجانب للدراسة بالجامعة الذي يعتزم تدويلها كما يفيد في ارتفاع مستوى طلاب الجامعة المحليين، مما يكون سبباً في جودة الجامعة والوصول لموقع متميز بين الجامعات الأخرى (عبد القادر، ٢٠١٦، ٩٤).

ب- **حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:** يعد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم أكثر الأفراد قدرة على جعل الجامعة التي ينتمون إليها جامعة دولية، وذلك من إسهاماتهم في الإنتاج البحثي الفردي والجماعي وحل المشكلات المحلية والعالمية (عبد القادر، ٢٠١٦، ٩٤) ، ويتخذ هذا الحراك أشكالاً مختلفة منها القصير والبعيد المدى كبعثات ما بعد الدكتوراه وزيارات للأساتذة والتدريب والتطوير والتشاور، ويمثل تعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة أكثر الوسائل فعالية على المدى البعيد لتدويل التعليم ، فحراك العاملين الأكاديميين واتصالاتهم مع أقرانهم في الخارج يزودهم بخبرة دولية تترجم إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى أوطانهم (البنك الدولي، ٢٠١٠ ، ٢٠٤-٢٠٥).

ت- **تدويل البحث العلمي:** يعرف تدويل البحث العلمي بأنه " التوجه نحو إضفاء بعد دولي – متعدد الثقافات- على كافة أنشطة البحوث والتطوير، بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج البحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا " (خورشيد ، د.ت ، ٢٢٢)، ولتعزيز ذلك التوجه فإنه يتطلب الاعتماد على منهجية منظمة تقوم على خريطة بحثية يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس و وضع آليات لتطبيقها وتحديد سبل التعاقد مع المؤسسات الإنتاجية من أجل تقديم نتاج تلك الأبحاث لخدمة المجتمع المحلي والعالمي كصورة من صور الاقتصاد القائم على المعرفة (عبدالقادر،٢٠١٦ ، ٩٥) ، كما أشارت دراسة(Watabe ,2010, 353) أن تدويل البحث العلمي يتطلب العديد من الأنشطة منها: وجود المراكز البحثية الدولية المتخصصة، والقيام بالبحوث المشتركة وذات الصلة بمشاريع التنمية الدولية، والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش الدولية في الحرم الجامعي سنوياً ، وبرامج تبادل البحوث والباحثين، والمنح البحثية الدولية، وتبادل الزيارات للمحاضرين والعلماء والباحثين ، والمقالات والأوراق البحثية المنشورة على المستوى الدولي.

ث- **برامج التوأمة العالمية:** يقصد بالتوأمة التعاون القائم بين الجامعات كونه العامل الأول لنشر المودة والاخاء بين الشعوب مهما اختلفت حضاراتهم ومذاهبهم. ويعتمد على عقد اتفاقيات دولية تعاونية ثنائية أو متعددة الأطراف توفر للطالب إمكانية بدء جزء من برنامج تعليمي

بجامعة ومواصلة دراسته في نفس التخصص في جامعة أخرى، وعند التخرج يحصل الطالب على شهادة علمية واحدة بتوقيع الجامعات التي أسهمت في إعداده أو يحصل على شهادة علمية من كل جامعة درس فيها (ويح، ٢٠١٢، ٣٥٩). كما يشمل اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجامعات تختص بتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة وبراءات اختراعات وتبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والخبرات العلمية، وإنشاء برامج مشتركة للدراسات العليا وتطوير المناهج والتعليم عن بعد وبرامج التدريب وإعادة تأهيل طلاب الدراسات العليا وتدريب أعضاء هيئة التدريس (زاهد ،٢٠١٦، ٢١٦).

ج- **تدويل خدمة المجتمع:** تعد خدمة المجتمع الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، ونظراً للتغيرات التي أحدثتها العولمة في منظومة التعليم العالي التي أدت بدورها إلى تجاوز المحلية وصولاً للعالمية في وظائف وأنشطة التعليم العالي، ومنها وظيفة خدمة المجتمع التي تطورت مفاهيمها متجاوزة قضاياه المحلية إلى القضايا الإقليمية والدولية. كل ذلك ألقى بظلاله على الجامعات كونها أحد أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع ويتطلب منها أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجيتها بتناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول لها (محمد ،٢٠١٦، ٤٠٩). كما ينبغي عليها ضرورة الإسهام في حل المشاكل العالمية مثل الفقر والمياه والنزاعات وتشجيع السلام العالمي وفي حملات منظمة الصحة العالمية الطبية والتوعوية، وغرس الفهم والتقدير للثقافات المختلفة لدى طلبتها في ضوء الاقتصاد المعرفي (باهي ،٢٠١٢، ١٠٣).

ثانياً: – واقع تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية: لم تكن الجامعات اليمنية ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمنأى عما يحدث حولها، ولم ترد لنفسها العيش بمعزل عن المتجمعات الأكاديمية العالمية المماثلة لها، فقد اتجهت نحو العالم للتعاطي معه، وتمثل ذلك التوجه بالجهود المبذولة تجاه تدويل تعليمها، ويمكن استقراء تلك الجهود من خلال الآتي:

١- **التشريعات والسياسات:** وتشمل القوانين واللوائح والخطط والإجراءات المنظمة لتدويل التعليم:

أ- **القوانين واللوائح المشرعة للتدويل كما جاء في (وزارة الشؤون القانونية،٢٠١٠):**

- القرار الجمهوري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي جاء في نص المادة (٣) منه بأن هذا المجلس يتولى العديد من المهام والاختصاصات منها: تنمية وتعزيز صلات تعاون علمي وتكنولوجي بين المؤسسات البحثية اليمنية والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية

للاستفادة من الإمكانيات وتبادل المعلومات والخبرات والاطلاع على تقنيات وأنظمة البحث في العلوم الحديثة.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩٩) لسنة ٢٠٠٤ بشأن لائحة معادلة شهادات ما بعد الثانوية العامة، جاء في نص المادة (٣) بأن هذه اللائحة تهدف إلى وضع الضوابط وتحديد الإجراءات المنظمة لمعادلة الشهادة العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي غير اليمنية لصاحبها بالشهادة العلمية اليمنية الموازية بما يكسبها الصفة القانونية لحصول صاحبها على الامتيازات والحقوق المترتبة عليها داخل الجمهورية بموجب هذه اللائحة وفي إطار التشريعات النافذة.
- القرار الجمهوري رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جاء في المادة (٦) أن من ضمن اختصاصات الوزارة: عقد الاتفاقيات الحكومية الرسمية المتعلقة بتنظيم علاقات التعاون الثنائية الدولية في مجال تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وفقاً للأسس المحددة في القوانين النافذة، التصديق على اتفاقيات وبرامج التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في اليمن ومثيلاتها في الدول الشقيقة والصديقة، تنفيذ قانون البعثات وكذلك تنفيذ اتفاقيات التعاون العلمي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة، الاشراف المالي والإداري على الملحقيات الثقافية واقتراح إنشاء الملحقيات الثقافية بالتشاور مع وزراء الخارجية والمالية وتعيين الملحقين الثقافيين بالتشاور مع وزارة الخارجية والاشراف المالي والإداري عليها.

ب- السياسات والإجراءات:

-**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر(٢٠١٠-٢٠٠٦)**جاء في أهدافها :تطوير التعليم الجامعي بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأسيس نظام الاعتماد الأكاديمي والجودة لتلبي احتياجات التنمية المستدامة ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، وضع آلية ابتعاث للخارج تشمل ضوابط واضحة تعتمد على أهمية التخصص وعدم توفره في الداخل والربط بين التخصصات المطلوبة واحتياج سوق العمل على المدى المنظور والمستقبلي والمراجعة الدورية لضمان المرونة والتطور المطلوبين(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،٢٠٠٦، ١٦٤-١٥٦).

-**الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٠-١٩٩٦)** حيث جاء من ضمن أهدافها التركيز على الابتعاث للخارج على التخصصات العلمية التي تفتقر إليها الجامعات اليمنية، وإيجاد علاقة متينة بين الجامعات اليمنية والجامعات في البلدان العربية الشقيقة والصديقة لما من شأنه تبادل الخبرات والتجارب الجامعية (وزارة التخطيط والتنمية، د.ت، ١٢٦).

-**الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (٢٠١٠-٢٠٠٦)**: انبثقت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي اليمني من دراسة وتحليل لواقع التعليم العالي، ومن ثم وضع الرؤى والاهداف اللازمة لتطويره، حيث

جاء في رسالتها الاستراتيجية: تطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتتمكن من تقديم برامج عالية الجودة تلبي احتياجات التنمية المستدامة للبلاد وتواكب التطورات المتلاحقة للتعليم العالي على المستوى العالمي، إعداد الهيئة التدريسية المساعدة من أجل تلبية متطلبات الجودة واحتياجات التوسع للجامعات اليمنية وتأهيلهم في جامعات عالمية مرموقة من أجل رفع جودة التعليم والتعلم والبحث وتعزيز روح المنافسة بين الجامعات العالمية وفيما بينها لتتمكن من الارتقاء إلى المستويات العالمية في عصر العولمة.

٢- مظاهر تدويل التعليم في الجامعات اليمنية:

أ- **حراك الطلبة:** يمثل بالابتعاث الخارجي للطلبة للدراسة والتدريب في الخارج في مؤسسات تعليم عالٍ معترف بها، بناءً على منح حكومية أو تبادل ثقافي. ويمثل الابتعاث الخارجي رافداً رئيساً وفاعلاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية من الكوادر العلمية والفنية المتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً سواءً لأغراض أكاديمية تدريسية وبحثية تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتجددة للجامعات وتكوين قيادات مرجعية للبحث العلمي أو للأغراض التنموية(المركز الوطني للمعلومات ، ٢٠٠٦، ٢٢)، وهذا ما أكده قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن البعثات والمنح الدراسية في المادة (٤) منه بأن الايفاد يهدف إلى المساهمة في توفير الكوادر الوطنية المؤهلة التي تلبي احتياجات فعلية للجمهورية بالأعداد الكافية وفي المستويات التعليمية والتخصصات العلمية والنوعية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ،ومواجهة متطلبات الاحلال للقوة العاملة الوطنية محل العمالة الأجنبية، ومواكبة التطورات الحديثة في النواحي العلمية والاقتصادية والتكنولوجية ذات الصلة بحقول النشاط أو المهن. وتتم عملية حراك الطلبة من جهتين إما من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث بلغ إجمالي الموفدين على نفقتها (٦٠٩٢) مبتعثاً، منهم (٤٠٨٦) مبتعثاً في مرحلة البكالوريوس منهم (٥١٦) علوم إنسانية و(٣٦١٧) علوم تطبيقية و(٢٠٠٦) مبتعثاً في مرحلة الدراسات العليا، أو على نفقة الجامعات الحكومية في مرحلة الدراسات العليا (ماجستير- دكتوراه) حيث بلغ إجمالي الابتعاث (١٤٦٨) مبتعثاً، منهم (٧٨٣) علوم انسانية و(١٣١٧) علوم تطبيقية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،٢٠١٥، ٨٥-٨٦).

ب- **حراك أعضاء هيئة التدريس:** ويقصد به تنقل أعضاء هيئة التدريس فيما بين الجامعات محلياً واقليمياً ودولياً؛ لتبادل الخبرات والتعارف فيما بينهم. تنفيذاً لما جاء في (قانون التعليم العالي ،٢٠١٠) في مادته (١٤) بأنه "يجوز أن تتضمن اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية والجامعات والكليات والمعاهد العليا اليمنية تبادل الخبرات والأساتذة

والزيارات بغرض البحث العلمي والمشاركة في التدريس في البرامج المفتوحة في أي منها"، و (قانون الجامعات اليمنية ،٢٠٠٨) بأنه "يتم إيفاد عضو هيئة التدريس في مهمات علمية والسماح له بالمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الخارجية وذلك بموافقة رئيس الجامعة ، وعلى عضو هيئة التدريس أن يقدم بعد انتهاء المهمة العلمية تقريراً عن الأعمال التي قام بها والبحوث التي يكون قد أجراها إلى رئيس الجامعة بعد عرضه على مجلس الكلية أو المعهد أو المركز ومجلس القسم المختص". ومن خلال تتبع الاحصائيات الخاصة بالتعليم العالي وجد أن عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب المتواجدين في الجامعات اليمنية بلغ (٣٤٤) عضو هيئة تدريس وأغلبهم في جامعتي ذمار وحضرموت بواقع (٧٨) و(٧٩) عضو لكل منها وبنسبة (٢٢.٧ %)و(٢٢.٩ %) لكل منهما على التوالي من اجمالي الأساتذة الأجانب المتواجدين في الجامعات الأخرى، وهم يمثلون ما نسبته (٤.٣ %) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (٨٠٤٠) عضو(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،٢٠١٥، ٢٢٩). ويرجع ذلك لوجود كليات متميزة في كل منها (كلية الهندسة والسدود) في ذمار و(كلية الهندسة والبترول) في حضرموت (دليل التعليم العالي، ٢٠١٤، أماكن متفرقة) الأمر الذي أدى إلى ضرورة توافر خبرات أكاديمية متنوعة وأجنبية.

ت- **حراك مؤسسي:** يقصد بالحراك المؤسسي فتح فروع للجامعات الأجنبية في الداخل. فقد جاء هذا النوع من الحراك بناءً على القرار الجمهوري رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث جاء في نص المادة (٦) أن من اختصاص الوزارة :الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية وتشكيل اللجان المختصة بذلك ونشر الجداول بأسماء وعناوين الجامعات المعترف بها وأي تعديل يطرأ عليها، وتحديد الشروط التي بموجبها يسمح لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية فتح فروعاً أو مكاتب لها في الجمهورية ومنحها التراخيص اللازمة لمزاولة عملها وفق التشريعات المنظمة لذلك، ومعادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسات تعليم عالي غير يمنية والتصديق على الشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي اليمنية (وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠، ٢٨١-٢٨٢) . بالإضافة إلى إعداد أدلة الكترونية لبعض الدول الأجنبية ومعظم الدول العربية عن المؤسسات التعليمية المعترف بها، وذلك بمراسلة السفارات والملحقيات في الخارج وبعض سفارات الدول المعتمدة في اليمن والمواقع الرسمية لوزارات التعليم العالي على صفحات الأنترنت والأدلة الدولية للجامعات المعترف بها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٠٧، ٥١). وكانت محصلة كل تلك الجهود إنشاء عدد من الجامعات الدولية في اليمن والمتمثلة ب (اللبنانية الدولية – اليمنية الأردنية- العربية للعلوم والتقنية – جامعة توتنك الدولية للتكنولوجيا الماليزية- الإماراتية الدولية – الأكاديمية الأوروبية للدراسات العليا – جامعة ليمكو كوينغ للإبداع التكنولوجي

الماليزية – الجامعة البريطانية – آبكس الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا) (دليل الجامعات اليمنية ،٢٠١٤، أماكن متفرقة).

ث- **إنشاء الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الدولي:** أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإدارة العامة للعلاقات الثقافية ، ترتبط اليمن عن طريقها بالعديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة ، وتتضمن تلك الاتفاقيات والبروتوكولات التعاون في مجال تبادل المنح الدراسية و الخبرات والزيارات وغيرها من المجالات ، حيث تعمل الوزارة على تنفيذ تلك الاتفاقيات وتفعيلها، والعمل على إيجاد اتفاقيات جديدة وتجديد التوقيع على اتفاقيات انتهت فترتها، وإعادة تفعيل اتفاقيات تم تجميدها منذ فترة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠٠٧ ،٦٩).

ج- **إنشاء الملحقات الثقافية:** نظراً للاهتمام الكبير بالتعليم العالي تم إنشاء العديد من الملحقيات الثقافية بالخارج بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الخارجية وبالتشاور مع وزارة المالية وفقاً لقانون البعثات ولائحته التنفيذية بأنه يتم إنشاء الملحقية الثقافية في أي دولة عندما يكون عدد الطلبة الموفدين فيها (٢٥٠) طالباً فأكثر في مختلف المستويات الدراسية، وتم إنشاء (١٢) ملحقية ثقافية في عدد من الدول مصر– سوريا– روسيا – السعودية– الهند – السودان– أمريكا– الأردن– الامارات – ماليزيا – الجزائر– ألمانيا(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٠٧، ١٩٦).ويناط بتلك الملحقيات القيام باستقبال وتسجيل الطلبة الموفدين في بلد الاعتماد ومتابعة سير دراستهم وتقديم كافة أشكال الرعاية والتسهيلات اللازمة لهم، التنسيق مع الجامعات والمؤسسات التعليمية والإشراقية بشأن قبول الطلبة للدراسة فيها في إطار القواعد والتعليمات المنظمة لذلك، والتواصل الثقافي مع الهيئات والمؤسسات الثقافية والعلمية في بلد الاعتماد بما يعزز من علاقات التعاون العلمي والثقافي والفني بين البلدين بالتشاور والتنسيق مع رئيس البعثة، وتقديم المقترحات اللازمة إلى الوزارة عند إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات الثقافية ، أما في البلدان التي لا توجد فيها ملحقيات ثقافية فإن السفارة تقوم بتلك المهام التي تقوم بها الملحقية الثقافية(وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠ ، ٢٨٦).

ح- **إنشاء مجلس الجودة والاعتماد الأكاديمي:** استشعرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عظم التحديات التي يمر بها التعليم العالي وخاصةً في ظل التوسع فيه وازدياد الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية ونقص الموارد ناهيك عن ما مرت به البلاد من ظروف اقتصادية وسياسية استثنائية والتي بدورها أثرت على مستوى الخدمات التعليمية المقدمة، فأدركت أهمية جودة التعليم

وبدأت بأنشطة ضمان الجودة عام ١٩٩٨ حيث تم التعاون مع البنك الدولي على إعداد شروط مرجعية لوضع نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي ، وفي عام ٢٠٠٠ بدأت الوزارة بنشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات وذلك بالتعاون مع منظمات دولية عدة، وفي بداية عام 2002 قامت الوزارة بالبحث عن جهات دولية للمساعدة في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، وفي العام ٢٠٠٥ كانت البداية الفعلية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، حيث كلفت الوزارة عدداً من الفرق تضم متخصصين من الوطن العربي والعالم لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، و ساعدت تلك التقييمات في معرفة جوانب القوة والضعف للبرامج الأكاديمية (مجلس الاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٢، ٤-٥)، ثم قامت الوزارة بعملية تنفيذ مراجعة شاملة لتحديث البرامج والمناهج الدراسية وتنويع المسارات الأكاديمية والمهنية وإنشاء برامج ومساقات دراسية جديدة والحرص على تحقيق التفاعل بين المناهج الدراسية واحتياجات سوق العمل وتنفيذ مشروع إعادة هيكلة قطاع التعليم الجامعي، كما تم إدخال مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال إنشاء مراكز تطوير الأداء الأكاديمي ووحدات ضمان الجودة في الكليات والجامعات وتنفيذ الدورات التدريبية والتأهيلية للعاملين في الجامعات وأعضاء هيئة التدريس(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٠، ١١-١٢)، وتوجت كل تلك الجهود بصدور القرار الجمهوري رقم (٢١٠) لعام٢٠٠٩ ولائحته التنظيمية بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، من أبرز اختصاصاته تبادل الخبرات مع الهيئات المماثلة على مستوى الوطن العربي والعالم وعقد المؤتمرات والندوات والورش ذات الصلة بالاعتماد الأكاديمي وثقافة الجودة والمشاركة فيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠، ٥٢٣).

٣-الأسس الداعمة لتدويل التعليم العالي في الجامعات: لتحقيق تدويل للتعليم العالي في الجامعات اليمنية فلا بد من استثمار ما تمتلكه من مقومات من طلبة وأعضاء هيئة التدريس وتفعيل دور الملحقيات الثقافية ومجلس الاعتماد الأكاديمي والدوائر على مستوى الكليات والجامعات وغيرها من المظاهر السابق ذكرها، بما يجعلها جامعات منتجة للمعرفة ومصدرة لها، وبما يمكنها من الدخول في المنافسة العالمية وتبوء مراكز يليق بمكانتها، بالإضافة إلى تفعيل وتطوير كل من:

أ- **برامج الدراسات العليا:** تم تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية واستحداث برامج جديدة وزيادة عدد الإصدارات العلمية والمجلات المحكمة وتنظيم المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل (وزارة التعليم العالي ،٢٠١٠، ١٣)، وذلك بناءً على القرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨ بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، والهادف في نص المادة(٣) إلى الاسهام في حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية والاهتمام بالإضافات العلمية

والتطبيقية والابداع واكتشاف الجديد ورفع مستوى التدريس بالجامعة، إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية ، تطوير البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة ومواكبة التراكم المعرفي والتقدم التقني المتسارعين، تعزيز مكانة الجامعة باعتبارها مركز إشعاع علمي وحضاري يسهم في بناء وتطوير المجتمع اليمني وإحياء تراثه التاريخي والثقافي والحضاري لتكون بيت خبرة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص، إتاحة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتيسيرها لتكون في متناول الباحثين والانفتاح على الإنتاج العالمي، توفير فرص المشاركة للباحثين في الأنشطة العلمية داخلياً وخارجياً(وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠، ٣٤٦).

ب- **تشجيع البحث العلمي:** نظراً لأهمية البحث العلمي في رفد البلاد بالكوادر المؤهلة تأهيلاً علمياً وسياسياً وثقافياً بما يجعلها تجاري نظيراتها من البدان المتقدمة سعت الحكومة إلى الاهتمام به وتجسد ذلك الاهتمام بالقيام بعددٍ من الجهود الرامية إلى تشجيع البحث العلمي منها جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي. وذلك بالقرار الجمهوري رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨ بناءً على عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وكان الهدف منها تشجيع الإنتاج العلمي المتميز الذي يؤدي نشره وتعميمه إلى زيادة المعرفة العلمية، وتشجيع الباحثين اليمنيين على انتاج أعمال بحثية متميزة تساعد على تحقيق خطط التنمية المنشودة، إثراء الفكر العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والتربوي بما يحقق الرؤية المتميزة للبلاد والعمل على سد أي ثغرات أو حاجة للمكتبة اليمنية والباحثين، رعاية الابداع والمبدعين اليمنيين وتقديرهم مادياً ومعنوياً، وبث روح التنافس العلمي وتنمية القدرات البحثية والابداعية(دليل جائزة رئيس الجمهورية،٢٠٠٨، ٣). وتم استحداث موازنة خاصة للبحث العلمي وإدراجها في موازنة كل جامعة من الموازنة العامة أو من الموارد الذاتية، بالإضافة إلى إنشاء جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي وجائزة الأستاذ الجامعي بجامعة صنعاء، إضافة إلى قيام الوزارة سنوياً بتمويل (١٥) مشروعاً بحثياً في (١٥) مجال من المجالات التي تخدم احتياجات ومتطلبات التنمية بمبلغ مليون ونص ريال لكل مشروع بحثي، وتم تطوير الأنشطة البحثية من خلال المؤتمرات العلمية وورش العمل والندوات وغيرها التي تنظمها الوزارة والمؤسسات التابعة لها سنوياً في مختلف المجالات، بالإضافة إلى توسيع وتطويرا لأنشطة البحثية من خلال المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل التي تنظمها الوزارة والمؤسسات التابعة لها سنوياً من أجل تعزيز دور التعليم العالي و البحث العلمي باتجاه الوصول بالتعليم العالي إلى المستويات المنشودة (وزارة التعليم العالي ، ٢٠١٠، ١٣).

ت- **مشروع مركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عمق المعوقات التي يواجها التعليم العالي في الجامعات فقامت بعملية مراجعة شاملة للوضع القائم المتعلق بتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) في التعليم العالي ، وكانت نتيجة المراجعة محدودية استخداماتها في العملية الإدارية وفي التعليم والتعلم والبحث العلمي، فقررت الوزارة تقوية قدرات مؤسسات التعليم العالي من خلال وضع الخطط اللازمة لتحسين تقنية المعلومات والاتصالات وتم صياغة سياسة وطنية لذلك تلتها خطة وطنية رئيسية ثم خطة تنفيذية تم تطويرها بالتعاون مع مستشارين من جامعة دلفت للعلوم والتكنولوجيا الهولندية (نوفيك) (Nuffic) وبتمويل هولندي، وكان الهدف من ذلك هو تأسيس بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات للدفع باستخدامها وتطويرها في الجامعات والكليات، كون البنية التحتية لتقنية المعلومات تعد نواةً أساسية للمكتبة والتعلم الالكتروني (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ،٢٠٠٦، ٣٤). وبناءً على ذلك تم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إنشاء مركز تقنية المعلومات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجسدت مهامه في تصميم وتنفيذ أطر البنية التحتية للشبكة الرئيسية للتعليم العالي والبحث العلمي وضمان الوصول إلى محركات البحث العالمية وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، وتوفير بنية تحتية ذات جودة وسرعة عالية لنقل البيانات من خلال مزودي الخدمات المحليين والعالميين، والإسهام في بناء الخدمات لتقنية المعلومات كالخدمات المعلوماتية للمكتبات والتعليم الالكتروني وغيرها في كافة مؤسسات التعليم العالي بما يتيح لها إمكانية الوصول إلى بنوك البيانات والمعلومات المحلية والعالمية والمساهمة فيها، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المحلية والعالمية، تأسيس صلات تعاون مع محركات البحث الالكتروني للمعلومات المحلية والإقليمية والعالمية ومع بنوك شبكة التعليم المماثلة بما يكفل تبادل المعارف ونقل الخبرات والقدرات التقنية إلى المجتمع اليمني(وزارة الشؤون القانونية ،٢٠١٠، ٥٣٩-٥٤٠).

ث- **مشروع المتحف الوطني للعلوم:** يمثل المتحف الوطني منارة علمية لاجتذاب الطلبة والجماهير وتحفيزهم على التفاعل مع العلوم والتكنولوجيا التي تعتد إحدى سياسات النماء والتقدم (وزارة التعليم العالي ،٢٠١٠، ١٣)، كما يمثل صرحاً علمياً وتقنياً متقدماً في نشر العلوم التطبيقية والبحثية واستكشاف وتطوير القدرات والابداع لدى النشء كونه سيدمج بين خصائص مراكز ومتاحف العلوم لخدمة التنمية وسيفتح الباب أمام الابتكار وصقل المواهب عند الشباب ذوي المواهب العلمية والفنية ، حيث سيكون بمثابة مدرسة حية مفتوحة يتخرج منها الأجيال والناشئة وهم يمتلكون ثقافة علمية ومعلومات قيمة تنمي لديه الشعور بأهمية العلوم وتحفزهم على البحث والتنقيب في سبيل اكتشاف

المزيد من العلوم العامة والمتخصصة، والتعريف بالتطور العلمي والتقني الحديث في التنمية والصناعات الدقيقة في مختلف مجالات العلوم (www.nsmy.org/nsm-project/)، ولذا سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في طلب الاعتماد، استكمالاً لما قامت به من مشاريع تطويرية للتعليم العالي كونه مركزاً علمياً تربوياً وتثقيفياً. وصدر قرار جمهوري رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠٩ بإنشائه، وتضمن عدة أهداف من ضمنها استغلال العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في تنمية المدارك والقدرات لخدمة التنمية، نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا في مواجهة تحديات العصر، متابعة التطور العلمي والتكنولوجي واستخداماته العلمية والعملية في مختلف مجالات الحياة، والاستفادة من خبرات متاحف العلوم في التجارب الدولية لرفد التنمية ونشر ثقافة العلوم، والاستفادة من دورها عالمياً في تطوير وتنفيذ برامج وتطبيقات البحث العلمي (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠١٠ ، ٤٨٠).

٤- التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي:

مما عرض أنفا لمظاهر التدويل يتضح أن جهود اليمن في تدويل التعليم بالجامعات لا زالت محدودة وهامشية ؛ نظراً للعديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه أوردتها (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،٢٠٠٦، ٤٣-٤٥): تشريعات تحتاج إلى مراجعة وأنظمة إدارية تقليدية ومركزية شديدة وتدخلات في اتخاذ القرار، بنية وقدرات وزارة التعليم العالي غير كافية للقيام بعملها على أكمل وجه، غياب الشفافية والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي ، غياب التخطيط الاستراتيجي حيث تفتقر الجامعات إلى رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية ، عدم الاستقلالية المالية، انعزال الجامعات عن العالم الخارجي ولا يوجد تفعيل لارتباط الجامعات اليمنية مع الجامعات العربية والأجنبية الأخرى، غياب الأطر والضوابط الوطنية للاعتراف والاعتماد بالبرامج والشهادات العلمية، تدهور المعايير والمستويات الأكاديمية، صعوبة استمرار الاعتماد على التمويل الحكومي أو زيادة ميزانيته في المستقبل، استمرار التمويل من قبل الدولة في الوقت الذي يزداد فيه التوجه نحو الخصخصة، مغادرة أعضاء هيئة التدريس للعمل في الخارج نتيجة لضعف الأجور في الداخل وعدم وجود شفافية في التعيين وتكافؤ الفرص، مقاومة الجهود التي تسعى للإصلاح والتطوير في التعليم العالي، انخفاض الولاء والانتماء لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي وضعف الروح المعنوية عنهم نتيجة انخفاض الأجور والمرتبات القائمة على عدم التنافس مما يؤدي إلى هجرة العقول.

النتائج: مما تم استعراضه في الوثائق والنشرات للجهود المبذولة في تدويل التعليم العالي في الجامعات اليمنية تم التوصل إلى الآتي:

– وجود لوائح وتشريعات تحث على التدويل كاللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون البعثات والمنح الخارجية، وقانون معادلة الشهادات وغيرها بحاجة إلى تفعيل.

– وجود مظاهر للتدويل تتمثل بالابتعاث الخارجي للطلبة لغرض تكوين مخزون تعليمي مواكب للتطورات العالمية، حراك داخلي لأعضاء هيئة تدريس أجانب في الجامعات اليمنية وبنسبة (٤,٣%)من إجمالي أعضاء هيئة التدريس المتواجدين في الجامعات، كما يوجد حراك مؤسسي داخلي لجامعات دولية في الداخل، تواجد عدد من الملحقيات الثقافية في عدد من الدول الشقيقة والصديقة لغرض التواصل والتنسيق العلمي والثقافي مع بلدان الاعتماد، وجود إدارة عامة للعلاقات والتعاون الدولي في قطاع البعثات مهمتها توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال العلمي والبحثي بين اليمن وبلدان الاعتماد، وجود مجلس الجودة والاعتماد الأكاديمي بالإضافة إلى مراكز تطوير الأداء والاعتماد الأكاديمي في الكليات والجامعات.

– توافر عدد من الأسس الداعمة لتدويل التعليم العالي تتمثل ببرامج الدراسات العليا والبحث العلمي وتوفير عدد من الجوائز لتشجيع البحث العلمي ، ومركز تقنية المعلومات لغرض الربط الشبكي فيما بين الجامعات بما يتيح لها إمكانية الوصول إلى بنوك البيانات والمعلومات المحلية والعالمية والمساهمة فيها، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المحلية والعالمية، إضافة إلى المتحف الوطني للعلوم لغرض نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا في مواجهة تحديات العصر، متابعة التطور العلمي والتكنولوجي بما يفيد في تطوير البحث العلمي، والاستفادة من تجارب الآخرين بما يفيد في تطوير البحث العلميٍ.

– وجود عدد من التحديات منها: تحديات مؤسسية تتمثل بضعف القدرات الأكاديمية والإدارية على التخطيط الاستراتيجي، وتدني كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، وغياب الاستقلال المالي والإداري للجامعات، تحديات مالية تتمثل بعدم كفاية التمويل المقدم لمؤسسات التعليم العالي إلى جانب سوء استخدام للموارد المتاحة، تحديات تشريعية تتمثل بضعف الالتزام بالقوانين واللوائح لوجود ضغوط خارجية على الجامعات، تحديات أكاديمية تتمثل بمحدودية برامج الدراسات العليا، ضعف جودة البرامج الدراسية وعدم مواكبتها لمتطلبات العصر، تحديات تقنية تتمثل بضعف استخدام التقنية في البحث والتطوير في الجامعات.

مقترحات للتطوير: للتغلب على تلك التحديات فإنه يلزم الآتي:

- **للتغلب على التحديات المؤسسية:** انتهاج التخطيط الاستراتيجي في جميع وظائف وأنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها، توفير برامج تنمية مهنية لكافة منتسبي مؤسسات التعليم العالي بما يمكنهم من تأدية المهام المنوطة بهم وفقاً لمتطلبات العصر، وضع استراتيجية تدويل مدروسة واختيار ذوي الخبرة في تنفيذ مبادرات التدويل.
- **للتغلب على التحديات التشريعية:** الالتزام باللوائح والتشريعات النافذة وتجديدها باستمرار بما يتناسب مع الأدوار والمهام الجديدة للتعليم العالي والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، منح الجامعات الحرية الأكاديمية الكاملة وعدم إخضاعها لأية تأثيرات خارجية.
- **للتغلب على التحديات الأكاديمية:** تنويع التخصصات العلمية لاستقطاب وتلبية احتياجات الطلبة الدوليين، التنسيق بين مراكز الأبحاث المحلية والإقليمية والعالمية بما يضمن التعاون والتشارك فيما بينها ، تفعيل دور المتحف الوطني للعلوم في إقامة شراكة علمية على المستوى الدولي، توفير نظام شامل للجودة والاعتماد الأكاديمي البرامجي وفقاً للمعايير الوطنية والدولية، تطوير برامج الدراسات العليا في مختلف التخصصات مع توفير احتياجات الباحثين كافة اللازمة للبحث العلمي وتفعيل جوائز البحث العلمي بالشكل المطلوب لضمان التنافس بين الباحثين على انتاج أفضل وأندر البحوث، تطوير المناهج والمقررات الدراسية في الجامعات بما يتناسب وعصر الاقتصاد المعرفي.
- **للتغلب على التحديات التمويلية:** توفير ميزانية كافية وهيئة أكاديمية مؤهلة؛ للقيام بحلقات علمية وورش عمل ومؤتمرات وفقاً لمعايير دولية، وتشجيع إقامة الفصول الافتراضية، وموارد تعليم مفتوحة، ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة بما لا يؤثر على جودة العملية التعليمية والبحثية.
- **للتغلب على التحديات التقنية:** تفعيل دور مركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز الربط الشبكي فيما بين الجامعات وبينها وبين الجامعات الخارجية، لضمان توفير التعليم عن بعد لبعض المقررات التي تعاني من نقص في الهيئة التدريسية الداخلية، وإقامة ما يسمى بالجامعة الافتراضية.

المراجع: أولاً: – العربية:

- أحمد، حسن ماهر.(٢٠١٤م). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتحقيق لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، **المجلة التربوية لجامعة آسيوط** ، مج ٢٩ ، ع ١٣ ، ج١ ، ديسمبر ، ١٤١ – ٢١٨.

- البنك الدولي. (٢٠١٠). **التعليم العالي في مصر: سلسلة مراجعات لسياسات التعليم العالي،** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، القاهرة.
- ألتباخ وآخرون.(٢٠١٠). **توجهات في التعليم العالي: رصد الثورة الأكاديمية،** تقرير أعد لمؤتمر اليونسكو العالمي ٢٠٠٩، ترجمة مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.
- العامري، عبد الله بن محمد .(٢٠١٢). **متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية: تصور مقترح،** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- القضاة، عبد الله كريم والسرحان، خالد علي.(٢٠١٥). **تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية لتحقيق التنافسية العالمية،** قسم الإدارة التربوية والأصول، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.
- المركز الوطني للمعلومات .(٢٠٠٦).**مادة معلوماتية عن التعليم الجامعي،** الجمهورية اليمنية.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.(٢٠١٥). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: أنواعه ومراحله المختلفة للعام 2014/2013** ، أغسطس.
- المعجم الوسيط ، WWW.almaaany.com ، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/٩م.
- الهمص، نرمان حسين.(٢٠١٥). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول و الادراة التربوية، كلية التربية بجامعة غزة ، فلسطين.
- اليونيسكو.(1998). التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، وثيقة المؤتمر العالمي للتعليم العالي: الرؤية والعمل ، باريس.
- _____.(٢٠١٥). **إعداد اتفاقيات عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي،** باريس.
- باهي، غلام محمد. (٢٠١٢). التعليم العالي: مسؤولية اجتماعية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي في دورته الثانية بالرياض، **نظام الجامعات العالمية الرائدة،** ١٠٠-١٠٦.
- خورشيد، معتز .(د.ت). **عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته بالألفية الثالثة،** ورقة عمل مقدمة للمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القاهرة.
- زاهد، عدنان بن حمزة محمد.(٢٠١٦). **التميز في التعاون الدولي في: التحول إلى جامعة عالمية المستوى : تجربة جامعة الملك عبد العزيز**،ط١،مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، السعودية.

- سالمي، جميل. (٢٠١٠). **تحدي إنشاء جامعات عالمية المستوى**، ترجمة مركز البحوث والدراسات إصدار ١٣ بوزارة التعليم العالي، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية.
- عبد القادر، مها محمد أحمد. (٢٠١٦). تدويل التعليم الجامعي الأزهري في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية**، كلية التربية، ع٢٦ ، ٨٧-١١٠.
- محمد، مديحة فخري محمود. (٢٠١٦). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع٨٠، ديسمبر، ٤٠٧-٤٣١.
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.(٢٠١٢).**الاطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي** ، الجمهورية اليمنية.
- مشروع المتحف الوطني للعلوم، متوافر على الرابط /www.nsmy.org/nsm-project، تاريخ الزيارة٢٠١٩/٧/٢١م.
- هلال، ناجي عبد الوهاب ونصار، علي عبد الرؤوف. (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة: رؤية مستقبلية، **مستقبل التربية العربية**، مج ٧٧ ، ع ١٩ ، ١٨٦-٣١٦.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي .(٢٠٠٦). **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر(٢٠١٠-٢٠٠٦)** ،الجمهورية اليمنية.
- وزارة التخطيط والتنمية.(د.ت). الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٠-١٩٩٦)، الجمهورية اليمنية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠٠٩). المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي، ١١-١٣ أكتوبر ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(٢٠٠٧).التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.
- _____.(٢٠٠٦). **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية: ٢٠٠٦-٢٠١٠** ، مشروع تطوير التعليم العالي .
- **_____.(٢٠١٠).التعليم العالي حقائق ومؤشرات الإنجاز في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠م.**
- _____.(٢٠١٤).دليل التعليم العالي ٢٠١٤/٢٠١٥.
- _____ .(٢٠٠٧).**تقرير الإنجاز لعام ٢٠٠٧وخطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٨**، الجمهورية اليمنية.
- وزارة الشؤون القانونية.(٢٠١٠). **تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي**، الجمهورية اليمنية.

- ويح ، محمد عبدالرزاق إبراهيم .(٢٠١٢). بناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم الجامعي ، **مستقبل التربية العربية** ، ع٧٧ ، .

ثانياً:- الأجنبية:

- Bartrll, Marvline .(2003). Internationalization of universities: A university of culture – based Framework , Higher education , Vol.45 , Issue.1 , PP 34-70.
- Childress,Lisa K.(2009).Planning for Internationalization by investing in faculty , Journal of international and global studies, PP30-49.
- Codina,Barragaina & et al .(2013).Importance of student mobility , academic exchange and internationalization of higher education for college ,student in a globalized world : the maxican and latin American case , international journal of good conscience , PP48-63.
- Coryell, J.E., Durodoye, B.A., Wright, R.R., Pate, P.E., & Nguyen, S. (2012), Case studies of internationalization in adult and higher education: Inside the processes of four universities in the United States and the United Kingdom.
- Knight, Jean& De wit, Hans.(1995).Strategies for internationalization of higher education : Historical an conceptual Perspectives, Strategies for internationalization of higher education :A comparative study of Australia ,Canada , European , and the united states of America , Amsterdam : European Association for international educatoin.
- Knight,Jean.(1997).Internationalization of higher education: A conceptual framework .
- Knight,J.(2004).Internationalization Remolded: Definition, Approache**,** and Rationales. Journal of Studies in International Education, 8 ,pp5-31.
- Mitra , Subrata Kumar .(2010).Internationalization of higher education in india : Emering trends and strategies, Asian Social Ssience ,Vol.6 ,No.6 , PP105-110.
- OECD .(2010). Internationalization mobility in higher education, Innovation policy platform.
- Qiang , Zhe .(2003).Internationalization of higher education : towards a conceptual framework , Policy Futures in Education , Vol.1 ,No.2, PP 248-270.

- Watabe,Yuki.(2010). Japanese Approaches to Organizational Internationalization of Universities: A Case Study of Three National University Corporations, Ph.D. dissertation, University of Minnesota, United States Minnesota. Retrieved from ProQuest Dissertations & Theses: Full Text.
- Yang ,Rui .(2002).University internationalization: its meaning , rationales and implications, Intercultural Education , Vol.13 , No.1 , PP 81-95.